ترجمة خاصة
private translation

تحديات بناء القوة أمام رئيس الأركان الجديد

معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي/ جامعة تل أبيب

الباحثين الجنرال تامر هايمان، الباحثة ايدن قادري، عضو الكنيست السابق والصحافي عوفر شيلح

ترجمة: مصطفى إبراهيم

وافقت الحكومة الإسرائيلية على تعيين اللواء هيرسي هاليفي في منصب رئيس الأركان الثالث والعشرين للجيش الإسرائيلي. يمثل انتخاب رئيس أركان جديد للجيش الإسرائيلي فرصة لإجراء دراسة متعمقة للقضايا الأساسية والتحديات الكبيرة التي من المتوقع أن تصاحب فترة ولايته في المستقبل. إن نجاح رئيس الأركان وتعزيز قوة جيش الدفاع الإسرائيلي ليست مسؤولية قائد الجيش وحده، وهي ليست قضايا عسكرية فحسب، بل إنها قضية حاسمة للأمن القومي لإسرائيل تتطلب مشاركة وتوجيه المستوى السياسي. تبحث هذه المقالة في عدد من القضايا الأكثر إلحاحًا التي سيواجهها رئيس الأركان الجديد في مجال بناء قوة جيش الدفاع الإسرائيلي.

تآكل فكرة جيش الشعب- تصور دافيد بن غوريون الجيش الإسرائيلي على أنه "جيش الشعب"، والذي بموجبه ينطبق التجنيد الإجباري على الجميع ويعكس سياسة "بوتقة الصهر" لتنوع المجتمع الإسرائيلي. على مر السنين، أدى نموذج الجيش إلى تآكل الشعب الإسرائيلي، بطريقة تثير التساؤل عن دور الجيش الإسرائيلي في المجتمع الإسرائيلي.

ويتجلى ذلك من خلال بيانات التجنيد التي تشير إلى انخفاض حاد في معدل المجندين الذي وصل إلى نقطة متدنية في عام ٢٠٢٠ مع ٦٤٪ فقط من المطلوب تجنيدهم. تتزايد نسبة السكان في المجتمعات التي لا تحشد فعليًا، وفي المقام الأول الجمهور العربي والأرثوذكسي المتطرف (الحريديم). هذا، مقابل إمكانات غير محققة في الخدمة الوطنية والمدنية، والتي شملت ١٨ ألف متطوع فقط في عام ٢٠٢٢، ٣٠٪ منهم من السكان العرب والدروز.

حتى بين السكان في الخدمة، وحتى في الطبقات السكانية القائمة، هناك تآكل في الدافع للخدمة بشكل عام، والخدمة القتالية والتوقيع الدائم بشكل خاص. في عام ٢٠٠٧، دفع هذا الاتجاه جيش الدفاع الإسرائيلي، بعد سنوات من التراجع المستمر المسجل في "مسح التحفيز"، بالإضافة إلى رقم منخفض بلغ ٦٤٪ دافعًا للخدمة القتالية، إلى التوقف عن إجراء هذا الاستطلاع كمؤشر مركزي، التهرب من البيانات لا يغيرها ولا يحل المشكلة.

بالإضافة إلى ذلك، هناك انتقادات علنية متزايدة للجيش الإسرائيلي كمنظمة (على عكس الهيئة التي تؤدي دورها الأمني). وقد ساهمت القضايا، بما في ذلك قضية المعاشات التقاعدية للضباط المتقاعدين وشروط الخدمة، في انخفاض الثقة في جيش الدفاع الإسرائيلي بشكل عام (انخفاض بنسبة ١٢٪ في استطلاع معهد الديمقراطية الإسرائيلي في كانون الثاني (يناير) ٢٠٢٢). وخاصة فيما يتعلق بالسلوك الاقتصادي (٥١٪ ردًا على سؤال تم تضمينه في استطلاع أجراه معهد دراسات الأمن القومي في ٢٠٢٠ قال: إن جيش الدفاع الإسرائيلي لا يتصرف بشكل صحيح ماليًا) وفيما يتعلق بالجنود. على هذه الخلفية، تم تسجيل غالبية مؤيدة للانتقال إلى نموذج "جيش محترف" للمرة الأولى؛ البيانات تشير، على الأرجح، إلى عدم الرضا مع الوضع القائم وليس دراسة معمقة للتخلي عن "جيش الشعب".

الخدمة الدائمة والاحتياطية – جيش الدفاع الإسرائيلي، في فجر المجتمع الإسرائيلي، يتأثر بالتغيرات الدراماتيكية في سوق العمل والاتجاهات في المجتمع. وإلى جانب تآكل "روح المحارب"، من الواضح أن النظام العسكري يجد صعوبة متزايدة في الحفاظ على المتميزين والمطلوبين في صفوفه. عدد جنود الاحتياط النشطين، والذي يبلغ حوالي ٤ ٪ فقط، وفقًا لمجلة The Marker، وصل منذ فترة طويلة إلى معدل يتفوق على القلائل الذين يقدمون خدمة كبيرة للمتطوعين الفعليين، الذين يكون عبئهم النسبي كبيرًا.

الكفاءة اللوجستية للجيش الإسرائيلي – على مدى السنوات القليلة الماضية، أثيرت مسألة استعداد الجيش الإسرائيلي للحرب القادمة عدة مرات. تشير التقديرات إلى أن الادعاء بأن "الجيش الإسرائيلي غير مستعد للحرب القادمة" مبالغ فيه، ولكن من الواضح أنه يجب تعزيز الكفاءة اللوجستية للجيش الإسرائيلي، مع فحص احتياجات الجيش على المدى الطويل.

أحد الأمثلة العديدة هو حدث وقع خلال عملية "حارس الأسوار" الحرب على غزة في العام ٢٠٢١– بعد الخصخصة، تعتمد الخطط التشغيلية على شاحنات يقودها في الغالب عرب، والذين يصعب الاعتماد على تعبئتهم في يوم الأمر لتنفيذ الخطة، بالإضافة إلى ذلك، سيتعين على رئيس الأركان الجديد التعامل مع الآثار المترتبة على الميزانية لاتفاقية المساعدة الحالية مع الولايات المتحدة، والتي بموجبها اعتبارًا من عام ٢٠٢٥ خفضًا كبيرًا، إلى نقطة الإلغاء، لـ "التحويلات" التي تسمح بنسبة ٢٦٪ من المساعدة التي سيتم تحويلها إلى شيكل لاستخدامها في إسرائيل، سيتم تطبيقها اعتبارًا من عام ٢٠٢٥.

وهذا يعني "فجوة" كبيرة في ميزانية الشيكل للجيش الإسرائيلي، والتي ستكون لها جريمة حقيقية ضد بناء القوة.

تآكل كفاءة سلاح البر – الذراع البري، الذي يشكل القوة القتالية الرئيسية لجيش الدفاع الإسرائيلي، يتآكل منذ فترة طويلة لأسباب مختلفة: منع استخدام القوة في الأنظمة الحديثة، مما يثير الشعور عدم الأهمية بين العسكريين والاحتياطيين ويقوض ثقة القوات في أنفسهم واستعدادهم لاستخدامهم؛ الفوارق كخدمة بين النظامي والاحتياطي، مما يثير تساؤلات حول قدرة تشكيل الاحتياطي على أداء دوره، والتركيز الفعلي على الأسلحة الجوية والاستخبارات والقوات الخاصة، مما يضخم من تآكل معنى التكوين الأرضي الرئيسي.

توصيات السياسة القوى البشرية – يوصى بأن يشجع رئيس الأركان الجديد ووزارة الدفاع في التشريع على إنشاء خدمة للأمن المدني، من شأنها تعزيز الأمن الداخلي والأمن في المنزل أثناء حالات الطوارئ. وستظل الأولوية لنظام الأمن في الفرز للخدمة العسكرية، وسيتم توجيه من لا يخدم فيها للخدمة في أجهزة الأمن الداخلي والجبهة الداخلية والإنقاذ وحراسة النظام وغيرها من المهام الأمنية على الجبهة المدنية. سيتم العمل على تحديد الحجم المطلوب لجيش الدفاع الإسرائيلي، وفقًا لمفهوم الأمن القومي الذي سيوافق عليه مجلس الوزراء ومفهوم التشغيل المناسب لتحديات الوقت والمستقبل.

في الوقت نفسه، يجب على رئيس الأركان تحديث الخدمة الدائمة في جيش الدفاع الإسرائيلي: تهيئة الظروف للحفاظ على جودة الأفراد في التشكيل القتالي والاحتفاظ بالمتميزين في التشكيل التكنولوجي، مع مراعاة التغيير في الطبيعة العمل بشكل عام والتعلم من تصرفات المنظمات الأمنية الأخرى في إسرائيل والعالم. يجب عليه، من خلال تغيير الخطاب مع الجمهور والتشريعات المناسبة، أن يعيد تقدير الجيش الإسرائيلي كهيئة بارزة، يخدم شعبه ويستحق الدعم والثناء.

بناء القوة – في المفهوم التشغيلي الجديد، سيتم تحديث دور القوة البرية، وستشتق منه الخطوات المطلوبة لتقوية الذراع البري، وهي خطوات بدأت بذورها بالفعل في أطر صغيرة وفريدة من نوعها في الذراع البرية: بناء قوة حديثة تجمع بين أحدث الإجراءات في مجال المركبات غير المأهولة واستيعاب القدرات الاستخبارية والنيران. وستضم هذه القوة أيضًا عنصر احتياطي قوي، مساوٍ لقدرات القوة النظامية ومتكامل معها في القتال. ستخصص لهذه الوحدات الاحتياطية ميزانية "ملونة" كجزء من تحديث نموذج الاحتياطي في جيش الدفاع الإسرائيلي.

ترجمة خاصة
private translation

يجب أن يستند بناء القوة في جيش الدفاع الإسرائيلي إلى خطط تشغيلية محدثة وقابلة للتطبيق، والتي ستظهر الموافقة عليها على المستوى السياسي نية لاستخدامها في حالات الطوارئ. الثورات التكنولوجية الهائلة في مجالات الإنترنت والشبكات، تنطلق من يجب استيعاب جميع النطاقات والدفاع النشط، ليس فقط في جزر الامتياز ولكن في جيش الدفاع الإسرائيلي بأكمله. كل هذا مع فهم قيود الميزانية، بما في ذلك مشتقات اتفاقية المساعدة من الولايات المتحدة، والمدخرات والكفاءة حيثما لزم الأمر، والتأكيد على الاستعداد والتعزيز.

إن الجيش الذي سيرى العاملون فيه والجمهور في إسرائيل كهيئة فاعلة وجاهزة لمهامه هو جيش قادر على الاحتفاظ بالمتميزين والمطلوبين لتحقيق مهمته عند الحاجة.

تعقيب المترجم

يعبر التقرير عن التحديات التي تواجه دولة الاحتلال الإسرائيلي في وقت توجه الانتقادات للجيش والذي تنظر اليه بقدسية وهو بمثابة البقرة المقدسة، وانه لم يعد يمثل جيش (الشعب) كما يطلق عليه والاهداف التي أنشأ من اجلها، وما يصرف له من ميزانيات طائلة حيث قدرت موازنته في العام ٢٠٢٢ بنحو ١٨ مليار دولار.

يأتي هذا التقرير في ظل تعيين رئيس هيئة الأركان الجديد الجنرال هرتسي هاليفي، وامامه عدد من القضايا المهمة والتحديات في الأراضي الفلسطينية المحتلة وجبهة الشمال مع لبنان، والتحدي الإيراني، إضافة إلى كيفية التعامل من قبل رئيس هيئة الأركان الجديد مع تلك التحديات والقضايا الداخلية، في مجال بناء قوة الجيش الإسرائيلي، ونسبة المجندين والاحتياط وعزوف الشباب في إسرائيل عن التجند في الوحدات القتالية ويتوجهون للوحدات الالكترونية والسايبر. وتناقص عدد المجندين الى نسب منخفضة، وتآكل دوافع المجندين والجنود، وثغرات في جاهزية الجيش الإسرائيلي للحرب القادمة وتقليص القوات البرية والاعتماد على سلاح الجو. إضافة الى الأوضاع السياسية المتوتر وتراجع النظام السياسي الإسرائيلي وما يجري من عدم قدرته على تشكيل حكومة مستقرة منذ نحو ٤ أعوام.